الأمم المتحدة

A/HRC/12/36

الجمعية العامة

Distr.: General
20 August 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التشاور بشأن ما يمكن أن تركز عليه المرحلة الثانية للبرنامج العالمي للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.09-15064 281009 281009

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣/١٠. وهو يوجز مساهمات الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية وكذا المنظمات غير الحكومية والآراء التي أعربت عنها بشأن ما يمكن أن تركز عليه المرحلة الثانية للبرنامج العالمي للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان، من حيث القطاعات المستهدفة أو المجالات الموضوعية. وقد وردت هذه المساهمات في الفترة الممتدة بين ٣ حزيران/يونيه و٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في سياق التشاور الذي أجرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى التنوع الشديد للنهج المختلفة التي تضمنتها الردود الواردة، لم يتسن استخلاص سوى بعض الاستنتاجات العامة التي ترد في نهاية هذا التقرير. وقد سلط عدد هام ممن بعثوا بردود على ضرورة استمرار التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية ما دامت أهداف المرحلة الأولى لم تحقق بعد. وفي الوقت نفسه، سلط عدد هام ممن بعثوا بردود على ضرورة تركيز الاهتمام على التدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة المدرسين والمربين، حيث لم يتحقق ما يكفي، وهو أمر لا يمكن من دونه دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان بفعالية في منظومة التدريس. وأشار عدد ممن بعثوا بردود إلى التعليم العالي أو الجامعي بوصفه المجال المستهدف المقترح المقبل. وأشار عدد هام ممن بعثوا بردود إلى ضرورة تدريب أصحاب المسؤوليات، لا سيما موظفي إنفاذ القانون، في مجال حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالمجالات الموضوعية التي ينبغي استهدافها، وبالرغم من التوصية بالعديد من المجالات في ضوء الواقع الوطني غالباً، فإن أكثر ما سُلّط عليه الضوء في أغلب الأحيان هو دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التصدي للفقر وأهمية التركيز على مبادئ عدم التمييز والمساواة. وأخيراً، اقترحت أغلبية من بعثوا بردود فترة من خمس سنوات للمرحلة الثانية.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولاً – مقدمة	١-٧	٤
ثانياً – الردود الواردة من الحكومات	٨-٢٥	٥
ثالثاً – الردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٢٦-٤٣	٩
رابعاً – الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية	٤٤-٥٠	١٤
خامساً – الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية	٥١-٦٩	١٦
سادساً – الاستنتاجات	٧٠-٨٣	٢٠

أولاً – مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٣/١٠، إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن ما يمكن أن تركز عليه المرحلة الثانية للبرنامج العالمي للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان التي ستبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، من حيث القطاعات المستهدفة أو المجالات الموضوعية، وتقديم تقرير عن هذه المشاورات إلى المجلس في دورته الثانية عشرة. وهذا التقرير مقدم وفقا لذلك الطلب.

٢- وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أرسلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان طلبا إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتبعث بآرائها ومساهماتها. وأُعلن عن التشاور في موقع المفوضية على شبكة الإنترنت ورُوّج له في نظام توزيع البريد الإلكتروني LISTSERV للبرنامج العالمي للتثقيف في ميدان حقوق الإنسان.

٣- وبحلول ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، كان قد ورد ٥٩ رداً ١٧ منها من حكومات و١٥ من مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و٨ من منظمات دولية. وإضافة إلى ذلك، بعثت بردود أيضا ١٦ منظمة غير حكومية و٣ أفراد. ويوجز هذا التقرير آراءهم ويقدم بعض الملاحظات الختامية استناداً إلى المعلومات والاقتراحات الواردة[(١)].

٤- وقد بعثت بردود حكومات الدول الأعضاء التالية: أرمينيا؛ وألمانيا؛ وأوكرانيا؛ وإيطاليا؛ وتركيا؛ وتوغو؛ والجبل الأسود؛ وجمهورية مولدوفا؛ ورومانيا؛ وسلوفينيا؛ وسويسرا؛ وقبرص؛ وكمبوديا؛ وكوستاريكا؛ والمغرب؛ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية؛ واليابان.

٥- وبعثت بردود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التالية: اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان؛ واللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان؛ واللجنة الكندية لحقوق الإنسان؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المكسيك؛ واللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان، لكسمبرغ؛ واللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، الكاميرون؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا؛ واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا؛ واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان؛ ومكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان في نيكاراغوا؛ ولجنة ساسكاتشيوان لحقوق الإنسان، كندا؛ واللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان؛ ومفوضة البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان.

(١) تعذر إدراج المساهمات التي تضمنتها الردود الواردة بعد ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في هذا التقرير.

٦- وفيما يلي هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية التي بعثت بردود: منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ ووكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي.

٧- وفيما يلي المنظمات غير الحكومية التي بعثت بردود: منظمة العفو الدولية - الأمانة الدولية، المملكة المتحدة؛ ومكتب منظمة العفو الدولية بمنغوليا؛ ورابطة تحرير بوراكو، اليابان؛ ومركز البحوث المتعلقة بحقوق وواجبات الإنسان، الكاميرون؛ وحلقة المبادرة المشتركة من أجل البحث والبيئة والجودة، الكاميرون؛ ومجلس حقوق الإنسان للمجموعات المحرومة في سري لانكا؛ والجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية؛ ومركز أوروبا - العالم الثالث، سويسرا؛ وأصدقاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأمريكية؛ والرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، سويسرا؛ والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، لجنة اليابان، اليابان؛ ورابطة إيوس بريمي فيري، إيطاليا؛ ورابطة التنمية السكانية والمجتمعية، تايلند؛ ومنظمة سوكا غاكاي الدولية، اليابان؛ والتضامن من أجل المساواة الاجتماعية (مركز حقوق الإنسان)، الهند؛ والمنظمة العالمية للمرأة، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وآحاد الباحثين من الأردن وتركيا وكينيا.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

٨- اقترحت حكومة أرمينيا استهداف مجموعات محددة في المرحلة الثانية على النحو التالي: مدراء ومدرسو المدارس الثانوية، لا سيما مدرسو العلوم الاجتماعية أو القانون أو حقوق الإنسان؛ ومدرسو الجامعات والكليات؛ وممثلو مجالس الحكم الذاتي المحلية، وبخاصة مجالس الوصاية والولاية؛ وممثلو النظام القضائي، بمن فيهم القضاة والمحامون؛ وممثلو هيئات إنفاذ القانون، بمن فيهم الشرطة، وبخاصة من يعملون مع القاصرين، ومكاتب المدعين العامين؛ وممثلو وسائط الإعلام. ويمكن أن تشمل الموضوعات التي تتناولها المرحلة الثانية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحقوق العمل، مع التركيز على قضايا الهجرة. وينبغي أن تمتد المرحلة الثانية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤.

٩- وأعربت حكومة كمبوديا عن التزام وزارة التعليم والشباب والرياضة بالمرحلة الثانية. وستنفذ الوزارة المزيد من أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان والقوانين المدنية ذات الصلة لفائدة المدرسين العاملين داخل النظام التعليمي وخارجه كموظفين تابعين للوزارة، وذلك عن طريق فريق تقني يقوم بإعداد خطة عمل وبتطوير مواد التدريب كما يقدم التدريب ضمن هذا الإطار.

١٠- وقالت حكومة كوستاريكا إنه بالنظر إلى أن تثقيف الشباب في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية هو أحد المهام التي لا يزال على دولة كوستاريكا إنجازها، فينبغي لوزارة التعليم العمومي أن تلعب دوراً أكبر في هذا المجال. وينبغي للدول أن تأخذ على عاتقها مسؤولية توفير المعلومات عن الحقوق الجنسية والإنجابية للشباب وكذا إتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية. ومن شأن التزام كوستاريكا الصريح إزاء الحقوق الجنسية والإنجابية للشباب من خلال اعتماد هذا الموضوع في المرحلة الثانية أن يسهم في التصدي لهذا التحدي. وقدم الرد كذلك سرداً مفصلاً للدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخراً في أوساط سكان كوستاريكا ونظرة عامة عن برامج تثقيف محددة لوزارة التعليم العمومي.

١١- ووفقاً لما ذكرته حكومة قبرص، ينبغي أن يكون القطاع المستهدف في المرحلة الثانية من البرنامج العالمي هو أطفال المهاجرين والأطفال ذوو الإعاقة في المدارس. واقترحت قبرص مجالاً مواضيعياً يتمثل في حق أطفال المهاجرين والأطفال ذوي الإعاقة في التمتع بفرص تعليمية مساوية كغيرهم من أطفال المدارس.

١٢- وسلطت حكومة ألمانيا الضوء على المجموعات التالية التي يمكن استهدافها: مدرسو المدارس الابتدائية والثانوية (إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الدراسات الجامعية وكجزء من تدريب مدرسي المدارس أثناء العمل)؛ والقانونيون (إدراج حقوق الإنسان في الدراسات القانونية والتدريب المهني)؛ وأفراد الشرطة وغيرهم من موظفي الأمن العاملين مع فئات ضعيفة مثل المهاجرين وطالبي اللجوء والسجناء (بحيث يكون التثقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من تدريبهم الأساسي وكذلك التدريب أثناء العمل). وفيما يتعلق بالموضوع، يمكن أن يتركز التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الحماية من التمييز وتلقين السلوك الاجتماعي غير المتسم بالتمييز؛ والحق في حرية الدين؛ وحماية البيانات الشخصية؛ وحرية المعلومات. ويمكن أن تستمر المرحلة الثانية لمدة أربع سنوات.

١٣- وذكرت حكومة إيطاليا أن المرحلة الثانية ينبغي أن تستفيد من تجارب ونتائج المرحلة الأولى. وثمة حاجة إلى تركيز خاص على مجال الدورات التدريبية لفائدة موظفي الحكومة، لا سيما من القطاعات التالية: وزارة العدل، والسلطة القضائية، ووزارة الداخلية، ومسؤولو إنفاذ القانون (المدنيون و/أو العسكريون)، ووزارة الخارجية، ووزارة التعليم، ووزارة الدفاع. وقدمت إيطاليا بعض الاقتراحات بشأن الطول الممكن لمثل هذه البرامج التدريبية وهيكلها. وتبقى التوعية بكامل طيف حقوق الإنسان في جميع المستويات، وكذا وضع أكثر الأدوات فعالية بالنسبة لمختلف البيئات والمستفيدين، أهم التحديات التي تواجه البرنامج العالمي. وأفردت إيطاليا قضية حرية الدين باعتبارها قضية تكتسي أهمية خاصة.

١٤- وترى حكومة اليابان أن القطاع المستهدف في المرحلة الثانية ينبغي أن يكون عاماً. ولعل حماية حقوق الإنسان المكفولة للأجانب تشكل موضوعاً هاماً، سيراً على جدول أعمال مؤتمر استعراض نتائج ديربان المعقود عام ٢٠٠٩. ويمكن أن تستمر المرحلة الثانية لمدة خمس سنوات.

١٥- وأشارت حكومة الجبل الأسود إلى أن الآباء والبالغين والأساتذة ومدارس اللغات الأجنبية والمدرسين والمنظمات غير الحكومية يمكن أن يكونوا من الفئات المستهدفة التي تُشرَك في التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٦- وأوصت الحكومة المغربية بتركيز الجهود على التعليم ما قبل المدرسي والتعليم العالي ووسائط الإعلام. فالتنشئة الاجتماعية على مواضيع حقوق الإنسان يمكن أن تبدأ من سن التعليم ما قبل المدرسي، وهو ما من شأنه أن يمكّن الفرد من الاندماج في بيئته بصورة أفضل. كما أن من شأن التعليم في مؤسسات التعليم العالي أن يُتيح بدوره إجراء البحث العلمي بغية تكييف السياسات والبرامج مع البيانات الموضوعية عن الواقع الاجتماعي. وفيما يتعلق باقتراح مواضيع محددة في مجال حقوق الإنسان، اقترح المغرب على وجه الخصوص موضوع مكافحة جميع أشكال العنف وجميع أشكال الفظاظة في التعامل مع الآخرين. ومن شأن استمرار المرحلة الثانية لمدة خمس سنوات أن يتيح إجراء التحليلات اللازمة وتنفيذ خطط العمل.

١٧- وقدمت حكومة جمهورية مولدوفا ثمانية مجالات مواضيعية ممكنة تقابلها قطاعات يمكن استهدافها (ترد بين قوسين): العنف المترلي وحماية الضحايا (عامة الجمهور)؛ ومنع التعذيب ومكافحته (المؤسسات التي تقوم باحتجاز الأشخاص)؛ وحرية التجمع (عامة الجمهور)؛ وحقوق الطفل وحمايته (المؤسسات التعليمية)؛ وقضاء الأحداث (إنفاذ القانون)؛ وتعزيز حقوق الإنسان في نظام السجون (موظفو السجون ونزلاؤها)؛ وتعزيز المعرفة بحقوق الإنسان (موظفو نظام السجون)؛ والتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان (المحتجزون).

١٨- واقترحت حكومة رومانيا التركيز على تدريب المدرسين بشأن المهاجرين، وكذلك من حيث المواضيع، على حقوق الإنسان للمهاجرين، والتركيز على حقوق أطفال المهاجرين.

١٩- وركزت حكومة سلوفينيا على القطاعات التالية التي يمكن استهدافها في المرحلة الثانية: الثلاثية الثالثة من التعليم الابتدائي (١٢-١٥ سنة)، والتعليم الثانوي (١٥-١٩ سنة) وتعليم الخبراء العاملين في مجال التعليم والتدريب. وفيما يتعلق بالمجالات المواضيعية، اقترحت سلوفينيا التركيز على ما يلي: المشاكل العالمية التي تواجهها البشرية مثل حرية التعبير، والحق في المعلومات، والحق في العمل والأجر العادل والراحة؛ ومستوى العيش الكريم؛ والتعاون في تطوير الثقافة والعلوم؛ والمساواة، والحق في الحماية، وحرية التنقل، والسكن والمواطنة؛ والتركيز على نوعية العلاقات فيما بين الناس وتنمية الكفاءات الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى عدم اللجوء إلى العنف، والتسامح والتعاون والاحترام.

٢٠- واقترحت حكومة سويسرا القطاعات التالية: استخدام العلوم والتكنولوجيا وغيرها من الأنشطة العلمية التي تحترم كرامة الإنسان وحقوق الإنسان، مثل أخلاقيات علم الأحياء، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعرفة وفوائد العلوم والبحث في سياق التنمية المستدامة

(انظر عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة)؛ والتدريب لفائدة وسائط الإعلام والصحافيين.

٢١- وإدراكاً من حكومة توغو لأهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية، فقد أوصت بتوسيع نطاقه ليشمل مستويات أخرى من التعليم الرسمي مثل الجامعات والمدارس المهنية. وليكون التثقيف في هذه القطاعات فعالاً، يجدر التركيز على تدريب مربين من هذه المؤسسات على التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن يشمل هذا أيضاً تدريب وسائط الإعلام بما أن لها تأثيرا كبيرا على قيم الشباب وسلوكهم. وإضافة إلى التثقيف الرسمي للتلاميذ، ينبغي تثقيف المواطنين عامة بشأن قضايا حقوق الإنسان. وينبغي التفكير في تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى المساهمة في التثقيف المدني للسكان عامة. وبالرغم من أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يستند إلى البعد الكلي لحقوق الإنسان، يتعين أخذ خصوصيات كل مستوى تعليمي في الاعتبار. ويمكن أن تستمر المرحلة الثانية لمدة أربع سنوات.

٢٢- ورأت حكومة تركيا أن المرحلة الثانية ينبغي أن تستهدف على وجه الخصوص الخبراء والموظفين المكلفين بإعداد الكتب المدرسية ورصدها. وينبغي أن تكون قضيتا عدم التمييز والمساواة للجميع الموضوعين الرئيسيين لإبراز التحديات التي تواجهها مكافحة التمييز على الصعيد العالمي وللتركيز على التسامح. وسيكون هذا مفيدا أيضا في مكافحة التمييز والعنف في المدارس. واقترحت تركيا أن تشمل المرحلة الثانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

٢٣- واعتبرت حكومة أوكرانيا أنه من الهام ترسيخ احترام حقوق الإنسان ضمن التعليم القانوني، ومن ثم يمكن أن يكون موضوع "ثقافة الحقوق" أحد مواضيع المرحلة الثانية. وينبغي أن يشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان المجتمع برمته. وأشارت أوكرانيا إلى تجربتها الإيجابية في تربية المواطنين على احترام القانون وحقوق الإنسان عن طريق "أسبوع القانون" الذي ينظم كل سنة على نطاق الوطن واقترحت استخدامه في إنجاز المرحلة الثانية. وستبلغ المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية وكذا المؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان عن أنشطتها في إطار البرنامج العالمي. وينبغي أن تستمر المرحلة الثانية لمدة خمس سنوات.

٢٤- وشددت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية على أهمية استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية، مشيرة إلى توافق الآراء العام على أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة إحراز تقدم كاف خلال المرحلة الأولى من البرنامج. وينبغي أن يظل التركيز منصباً على المدارس والممارسين وينبغي القيام بمزيد من العمل في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي لوضع برنامج العمل هذا. واقترحت المملكة المتحدة إجراء تقييم مرجعي لمستوى التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس وإجراء استعراض للأثر.

٢٥- واعتبرت الحكومة أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يتوسع ليشمل صناع السياسات في الحكومة بصفتهم فئة مستهدفة. وقد يكون ثمة دور للبرنامج العالمي في توفير التثقيف بشأن منع التعذيب لفائدة الشرطة ودوائر الإصلاحيات والجهاز القضائي والقوات المسلحة وما إليها. وتشمل القطاعات الأخرى التي قد تكون ثمة فائدة في استهدافها المحامين والمدرسين. و فيما يتعلق بالمواضيع، شددت المملكة المتحدة على التركيز بشكل أكبر على الترابط بين حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وأهمية الجمع بين حقوق الإنسان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي دعم المنظمات غير الحكومية في العمل الذي تقوم به في مجال التجارة العادلة وحقوق العمالة في العالم النامي.

ثالثاً - الردود الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢٦- اقترحت اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء إجراء تقييم للمرحلة الأولى قبل الانتقال إلى الثانية. وينبغي للتقييم أن يركز على الاستراتيجيات والسياسات التعليمية، وتخطيط البرامج، وتطوير المناهج الدراسية لحقوق الإنسان، وتطوير مواد التعليم والتعلم، وتدريب المدرسين وموظفي التعليم قبل الخدمة وأثناءها، ومنهجيات التعليم والتعلم، وتدريب المدرسين، وغير ذلك. وينبغي أن يُدرَج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات، لكن على وجه الخصوص في المستويات ١٠-١٢. وتبلغ المدة المقترحة للمرحلة الثانية خمس سنوات.

٢٧- وقدمت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان آراءها بشأن الأولويات في السياق الأسترالي. فالتثقيف في مجال حقوق الإنسان أساسي لبناء ثقافة حقوق الإنسان وينبغي دمجه في كل مستوى من مستويات التعليم العام. وينبغي أن يُوجَّه برنامج واسع للتثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى البرلمانيين، وموظفي المحاكم، والموظفين العموميين، وعمال القطاع الخاص، وطلاب المدارس والجامعات، والمجتمع الأوسع. وينبغي اتخاذ مبادرات محددة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لتلبية حاجات المجتمعات المحلية التي تواجه قضايا خاصة في مجال حقوق الإنسان، مثل الشعوب الأصلية وبعض الطوائف الدينية. واعتبرت اللجنة أن إجراء دراسة وطنية عن حالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في قطاع التدريس، وتقديم الدعم المهني للمدرسين كي يدرسوا مضامين حقوق الإنسان، ووضع استراتيجية تنفيذ وطنية شاملة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، هي أمور ينبغي أن تظل من أولويات المرحلة الثانية.

٢٨- وأجرت اللجنة الاتحادية الكندية لحقوق الإنسان مشاورات مع نظيراتها في المقاطعات والأقاليم واقترحت أن تركز المرحلة الثانية على قضايا الإعاقة. ففي السياق الكندي، تعد الإعاقة أكثر أسباب التمييز تواتراً على الألسنة. ويقال إن أكبر حاجز أمام الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التام للأشخاص ذوي الإعاقة ليس غياب الحماية القانونية، وإنما مواقف غير المعاقين من مواطنيهم. وأوصت اللجنة بأن يُوجَّه التثقيف وغيره من

المبادرات ذات الصلة إلى عامة السكان نظرا لدور التثقيف في تغيير المواقف. ويمكن تحقيق قدر أكبر من التسامح مع ذوي الإعاقات البدنية والعقلية وتحسين واقعهم عن طريق بذل جهود تثقيفية واسعة للتصدي لما يتعرض له هؤلاء من تحامل. ويمكن لهذا التركيز أن يؤثر إيجابا على القضاء على الحواجز التي تحول حاليا دون المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

٢٩- وإضافة إلى المساهمة الواردة من المستوى الكندي الاتحادي، أوصت لجنة ساسكاتشيوان لحقوق الإنسان، في رد منفصل، بأن يواصل البرنامج العالمي تركيزه على منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية، بما أنهما توفران أكبر فرصة لإطلاع الأفراد على حقوق الإنسان المكفولة لهم وعلى مسؤولياتهم وإحداث تغيير ثقافي واسع. وبالرغم من أن البرنامج العالمي قد أحرز تقدماً هاماً في المرحلة الأولى، فمن الواضح من تقاريره عن المبادرات الوطنية أن العديد من البلدان، ومنها كندا، لم تستجب بعد بشكل كاف لخطة عمل البرنامج العالمي. واقترحت اللجنة كذلك توسيع البرنامج العالمي ليشمل قطاع التعليم ما بعد الثانوي، وبخاصة فيما يتعلق بتدريب المدرسين. وينبغي تقديم الدعم المالي للقطاع غير الرسمي الذي كثيراً ما يعتبر القطاع الأساسي الذي يوفر التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي للمرحلة الثانية أن تركز على أنشطة أصحاب المسؤوليات، بمن فيهم أفراد الشرطة ومسؤولو الحكومة، ويمكن أن تجمع هذه المرحلة بين تركيز مواضيعي عام على سُبُل دمج منظور حقوق الإنسان في كامل التعليم والخدمات والإجراءات العمومية، وتركيز على القضايا الملحة كحالة الأطفال الضعفاء والفقراء. ويمكن أن تستمر المرحلة الثانية لفترة ٥ إلى ١٠ سنوات.

٣٠- واقترحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك التركيز على القطاع الجامعي. ففي المكسيك، لا تعد دراسة حقوق الإنسان موضوعاً ذا أولوية في أغلب الدرجات الجامعية في الوقت الحاضر. بيد أنه يتعين على طلبة الجامعات معرفة حقوقهم ومسؤولياتهم باعتبارها مكوناً هاماً من مكونات المجتمع الديمقراطي. وينبغي تثقيف المدرسين بشكل دائم بشأن حقوق الإنسان، كما ينبغي وضع برنامج متعدد التخصصات للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي إعطاء أسبقية لبعض المواضيع في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وهي التثقيف من أجل السلام، والتثقيف من أجل التنمية، والتثقيف من أجل التعدّدية الثقافية.

٣١- وحددت اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان في لكسمبرغ التعليم غير الرسمي بوصفه قطاعاً يمكن استهدافه. وينبغي لموظفي التدريس أن يكونوا محفّزين أو مجبرين على الانخراط في تدريب خاص على المبادئ التربوية التي تفضي إلى توعية الأطفال بالظواهر الاجتماعية والأحداث اليومية ذات الصلة بالحقوق الأساسية. ولعل التثقيف الأولي والمستمر لموظفي التدريس يكون أقرب منالاً، عن طريق التعلم الإلكتروني على سبيل المثال. ومن شأن هذا التعليم غير الرسمي أن يساعد الشباب الأقل موهبة، وأولئك الذين ترفضهم المدارس، وأفراد الأقليات، وفئات من مختلف الأعمار والأصول. وينبغي للتثقيف في مجال حقوق

الإنسان أن يكون ذا طبيعة فلسفية، وأن يكون عملياً أكثر منه أكاديمياً، كما ينبغي توفيره للشرطة والمسؤولين الإداريين وأصحاب المشاريع وغير ذلك من فئات الجمهور.

٣٢- وينبغي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان توعية الناس بالاندماج الاجتماعي وأن يجعلهم مدركين للحقوق والمسؤوليات الأساسية لفئات الأقليات. والأزمة العالمية الحالية، وارتفاع أسعار المساكن، وانعدام الأمن الوظيفي، وأزمة العمالة، والديون المفرطة، هي أمور تبرّر التفكير في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي لحقوق الطفل أن تفقد أولويتها في سلم الأولويات لأن تزايد الفقر قد أخذ يعيق أيضاً الحماية الفعالة للأطفال من الانتهاكات البدنية والنفسية. وينبغي لأنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان أن تؤدي إلى التوعية بحقوق واحتياجات المسنين.

٣٣- وقد خلصت اللجنة الآيرلندية لحقوق الإنسان، من خلال نظرها التفصيلي في التقدم الذي أحرزه التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي والآيرلندي، إلى أنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي القيام للاستفادة من المبادرات التي وضعت خلال عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والبرنامج العالمي ولضمان زيادة الدعم على الصعيد الوطني لتحقيق استدامتها. وذكرت اللجنة أنه بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٨ لم يكن إلا عدد قليل من البلدان قد أتم المرحلة الثانية من خطة عمل البرنامج العالمي ووضع خطط عمل/استراتيجيات وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ومن ثم، ينبغي تمديد المرحلة الأولى وتقييم أنشطتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي للتأكد من أثر البرنامج حتى الوقت الحاضر ولاكتساب قدرة أكبر على التصدي لما تبقى من تحديات، وهي تحديات يختلف حجمها في كل بلد أو منطقة.

٣٤- واقترحت اللجنة أن يركز العمل الأولي في المرحلة الثانية على الموظفين المدنيين والعموميين، لا سيما المدرسون. وينبغي أن يكون التدريب على معايير ومبادئ حقوق الإنسان مكونا أساسيا من جميع أنشطة التدريب الذي يتلقاه قبل الخدمة وأثناءها المدرسون وأفراد الشرطة وموظفو السجون ومهنيو الصحة ومقدمو الخدمات العامة والموظفون المدنيون، وكذلك الهيئات الحكومية التي تفوضها الحكومة مسؤوليات. وينبغي لهذا التدريب أن يكون إلزامياً لجميع الموظفين العموميين، بينما ينبغي توفير تدريب في مجال حقوق الإنسان يكون مكيفاً حسب الاحتياجات لمن يشاركون في وضع القوانين أو السياسات العامة أو صنع القرار وفي تقديم الخدمات. وينبغي استخدام الهياكل الأساسية القائمة لحقوق الإنسان في تنفيذ المرحلة الثانية التي ستتطلب إطاراً زمنياً لا يقل عن عشر سنوات.

٣٥- واعتبرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون أن التركيز ينبغي أن ينصّب على الأطفال المحرومين والضعفاء، بالرغم من أنهم قد لا يكونون قادرين على الدفاع عن حقوقهم حتى وإن عرفوها. وينبغي للتثقيف في مجال حقوق الطفل أن ينتقل من استهداف أصحاب الحقوق إلى أصحاب المسؤوليات. وينبغي أن يكون الآباء والمدرسون الخصوصيون والمعلمون والسلطات العامة والسلطات المحلية والتقليدية وكل شخص آخر

قادرين على المشاركة في حماية حقوق الطفل حماية فعالة. وينبغي أن تكون بعض المواضيع كعدم التمييز، والمساواة بين الفتيان والفتيات في المترل والمدرسة، والحق في المشاركة، ومسؤوليات الآباء والقادة المجتمعيين في حماية الطفل، جزءاً من برنامج عمل التثقيف الفعال في مجال حقوق الإنسان.

٣٦- وحددّت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند الأطفال والمدرسين في المدارس والكليات قطاعا يمكن استهدافه. وينبغي إدخال مكون يتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس والكليات، وينبغي أيضاً تحسيس المدرسين لأنهم يشكلون القدوة. وثانياً، نظراً لأهمية الحكم الرشيد، يمكن للمرحلة الجديدة أن تركز على الممثلين المنتخبين والموظفين الميدانيين للحكومة والمؤسسات التابعة للحكومة. ويمكن أن تكون الفئة المستهدفة الثالثة هي أصحاب الحقوق، وهم النساء والفئات الضعيفة والأشخاص ذوو الإعاقة والعمال، بمن فيهم العمال المهاجرون. ويمكن أن تشمل المجالات المواضيعية العالمية للمرحلة الثانية تغير المناخ والقضايا البيئية التي لها أثر على الحق في الغذاء وفي المياه وفي الهواء النقي وفي الحياة؛ والمساواة بين الجنسين بغية تمكين المرأة. وتشمل المجالات المواضيعية الخاصة بالهند الأمن الغذائي؛ والحق في التعليم؛ والحق في الصحة والنظافة الصحية والصرف الصحي؛ وظروف أماكن الاحتجاز؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والحق في التنمية. ويمكن أن تستمر المرحلة الثانية من ثلاث إلى خمس سنوات.

٣٧- وترى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا أن المرحلة الثانية ينبغي أن تسعى إلى توسيع نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليشمل منظومات التعليم العالي في جميع مناهج التعليم الرسمي في الجامعات والمدارس العليا. وسيكون من الهام تطوير معاهد البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان الموجودة في الجامعات المحلية وكذلك نماذج التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان من أجل توفير التدريب قبل الخدمة وأثناءها ومدى الحياة للمحامين وموظفي إنفاذ القانون والموظفين المدنيين والمدرسين والمرشدين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية. وينبغي لبرامج التدريب المرتكزة على حقوق الإنسان أن تُمِدّ المدرسين بما يلزم من تدريب لاحترام حقوق الإنسان. ومن بين مختلف الفئات السكانية المستهدفة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس والقطاعات العامة وقطاعات المجتمع المدني، سلطت اللجنة الضوء على المرشدين الاجتماعيين وغيرهم من مقدمي الخدمات الإنسانية ورجال الأعمال وموظفي الخدمات العمومية على مستوى الولايات والمستوى المحلي، بمن فيهم موظفو الشرطة والادعاء العام والإصلاحيات والهجرة. ومن الناحية المواضيعية، ينبغي أن تُعطى الأولوية لكفالة حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة الفقر؛ والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالحق في العمل وفي الغذاء وفي السكن؛ وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية. كما أشير إلى الحق في الخصوصية، ومنع إساءة استخدام المعلومات الشخصية، والقضاء على انعدام المساواة في الوصول إلى المعلومات، على أنها من الأولويات العالمية أيضاً.

٣٨- واقترحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا بأن تشمل المرحلة الثانية المستوى الثالث من النظام التعليمي. ومن شأن هذا أن يتيح للتلاميذ إمكانية تحسين ما حصلوا عليه في المدارس الابتدائية والثانوية من معارف تتعلق بحقوق الإنسان. وسيلزم استعراض وتنقيح مناهج المؤسسات التعليمية التي تقوم بإعداد المختصين الذين يقدمون الخدمات لعامة الجمهور، كالمدرسين أو المرشدين الاجتماعيين أو الموظفين الطبيين. وسيتوقف توقيت إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظام التعليم العالي على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، وستتخذ أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدابير ملائمة في غضون سنتين إلى أربع سنوات.

٣٩- وارتأت اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان ضرورة استمرار التركيز على دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية. واقترحت أيضاً أن تركز الجهود على من يتحملون المسؤوليات الحكومية من المعنيين مباشرة بأداء التزامات البلد بموجب الصكوك الدولية. ويمكن بدء العمل بخطة عمل لتكريس حقوق الإنسان بوصفها معياراً لصناعة السياسات العامة للحكومة ولوضع مشاريع القوانين.

٤٠- وأكدت اللجنة أيضاً على ضرورة التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان مدى الحياة والتعليم المستمر واستراتيجيات تعليم البالغين والتعلم مدى الحياة. ومن شأن التركيز على تثقيف وسائط الإعلام الجماهيرية وهيئات وسائط الإعلام المجتمعية أن يساعد في ضمان أن يكون لدى القنوات التي يحصل الناس على المعلومات من خلالها فهم واضح لنُهُج حقوق الإنسان. ويمكن لهذا أن يساعدها أيضا على بلورة طرق للتفاعل مع فئات الجمهور تراعي حقوق الإنسان. كما ينبغي أن يتواصل الاهتمام، على سبيل الأولوية، بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن أن تستمر المرحلة الثانية لمدة ثلاث سنوات يليها استعراض وربما تمديد لفترة أخرى حسب التقدم المحرز.

٤١- واعتبر مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان في نيكاراغوا أنه ينبغي أن تكون هناك جهود منسقة بين الدول والمجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تطوير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان لفائدة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، مثل أفراد الشرطة الوطنية والجيش وموظفي مكاتب الهجرة وشؤون الأجانب؛ ولفائدة منفذي النظام القانوني للقضاة أو المدعين العامين؛ والتعليم غير الرسمي لفائدة الناشطين أو القادة المجتمعيين على الصعيد المحلي؛ والتدريب لفائدة الأشخاص الموجودين في مرافق الاحتجاز. وينبغي توفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كل مستويات التعليم. وينبغي أن يشمل التثقيف أيضاً دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائط الإعلام.

٤٢- وقدمت اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان سرداً مفصلاً لإنجازاتها خلال تنفيذ المرحلة الأولى. وإضافة إلى ذلك، اقترحت اللجنة الأوغندية التركيز على دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مدارس تكوين معلمي التعليم الابتدائي والكليات الوطنية للمدرسين،

وذلك بغية تمكين المدرسين الذين يتلقون التعليم في هذه المدارس من معرفة قانون ومبادئ حقوق الإنسان من أجل تعليم حقوق الإنسان بشكل فعّال في المدارس الابتدائية والثانوية. واقترحت اللجنة دمج نهج للتنمية يقوم على حقوق الإنسان في وضع سياسات الوزارات في كل المستويات بغية القضاء على الظلم وانعدام المساواة والفقر. ويمكن أن تستمر المرحلة الثانية لمدة خمس سنوات.

٤٣- وأوصت مفوضة البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان بأن تتناول المرحلة الثانية الاتجاهات الأساسية للتنمية المجتمعية والتحديات والتهديدات المعاصرة لحقوق الإنسان، وبخاصة العولمة؛ وتزايد الفقر؛ والأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها السلبي على حقوق الإنسان؛ والهجرة؛ وتنامي العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ والتهديدات للحقوق البيئية. وينبغي أن تتركز المرحلة الثانية على تثقيف المجتمع برمته بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حقوق المهاجرين واللاجئين والحقوق البيئية، ولا سيما الحق في بيئة طبيعية آمنة وفي المياه وفي الغذاء المأمون. وينبغي لأنشطة المرحلة الثانية أن تشجع وسائط الإعلام على تقديم معلومات عن حقوق الإنسان والحريات. وينبغي أن تُدمج دروس حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لمؤسسات التعليم العالي.

رابعاً - الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية

٤٤- أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به في إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مستويي التعليم الابتدائي والثانوي وأن الأساس المنطقي لتركيز جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان على الأطفال لا يزال يكتسي في المرحلة الثانية نفس الأهمية التي كان يكتسيها في الأولى. وفي الوقت نفسه، يتطلب إعمال حقوق الإنسان وعياً من جانب الجمهور أكبرَ مما يمكن إحرازه باستهداف المؤسسات والنظم التعليمية وحدها. ولذلك ينبغي للمرحلة الثانية أن تستهدف قطاعاً أوسع. وفيما يتعلق بالموضوع، قد يكون من الممكن التركيز على حقوق المرأة والطفل، وذلك بالنظر إلى أن نهاية السنة ستشهد احتفالات ذكرى سنوية رئيسية لاعتماد كل من اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٥- واقترح صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تركز المرحلة الثانية على حقوق الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة لأن هاتين الفئتين لا تزالان تواجهان التهميش والتمييز بالرغم من التقدم المحرز في المجالين التشريعي والقضائي. وبناء على الزخم الذي ولده إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن من شأن التركيز على قضايا الشعوب الأصلية والإعاقة أن يساهم في زيادة بروز احتياجات

وحقوق هاتين الفئتين وتلبيتها. ويُعدّ تعزيز النظم التعليمية في كل المستويات – من الابتدائي إلى العالي – أساسياً لكفالة فرص متساوية لهاتين الفئتين.

٤٦- وأوصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن تركز المرحلة الثانية على عامة الجمهور والسلطات التعليمية وموظفي التعليم، وعلى الوكالات الحكومية، من أجل تعزيز الحق في تعليم آمن وجيد لجميع الأطفال والمراهقين، لا سيما الأطفال المتضررون من التشرد وانعدام الجنسية. وشجعت المفوضية على إدراج الحق في التعليم في المرحلة الثانية لأن العديد من الأطفال والمراهقين لا يزالون محرومين من هذا الحق الأساسي. وثمة حاجة شديدة إلى جهود الدعوة بشأن التعليم كحق من حقوق الإنسان لتيسير الوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي وتحسين احتفاظ المدارس بالعديد من الفئات الضعيفة التي تعاني، في شتى أنحاء العالم، من ظروف معيشة سيئة جداً أو من النزاع أو من التشرد. كما اقترحت المفوضية أن تركز المرحلة الثانية على ضرورة تشجيع بيئات تعلم آمنة يجب أن تكون خالية من العنف والاستغلال لتيسر الوصول إلى التعليم الجيد وتوفره.

٤٧- واقترحت منظمة العمل الدولية أن تستهدف المرحلة الثانية الأطفال المهمشين والذين يعانون الاستغلال، لأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو أحد التدابير الأساسية لحماية الأطفال، لا سيما الفتيات، من الاستغلال. وأوصت بأن تستمر المرحلة الثانية لثلاث سنوات كحد أدنى.

٤٨- وحددت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، استناداً إلى المعلومات التي أمدتها بها اللجان الوطنية لليونسكو، المدرسين وموظفي المدارس كقطاعات يمكن استهدافها وذلك بالنظر إلى عدم كفاية التدريب قبل الخدمة وأثناءها والافتقار إلى مبادئ توجيهية واضحة ومواد ذات صلة خاصة بالمدرسين وموظفي المدارس، بمن فيهم المديرون والمسؤولون الإداريون، على المستويات المحلية في العديد من دولها الأعضاء. وترى اليونسكو أن عدم وجود شراكات فعّالة مع وسائط الإعلام يحدّ من التغيير الاجتماعي الذي يسعى التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى تشجيعه. ويلزم تغيير عقليات المجتمعات من أجل الاحترام التام لحقوق كل شخص، وكذلك الأمر بالنسبة للتعاون الوثيق مع مهنيي وسائط الإعلام.

٤٩- وفيما يتعلق بالمواضيع، سلطت اليونسكو الضوء على دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا سيما في حالات ما بعد النزاع، والتذكر، والحوار فيما بين الأديان. وثمة حاجة إلى تخصيص موارد كافية لضمان متابعة مُحْكمة لهذه القضايا. كما جرى التأكيد على دور البحث والتعليم العالي بتقديم الاقتراحات التالية: مواصلة تطوير برامج الدرجات الجامعية المتخصصة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ وتطوير طرق قياس أثر التثقيف في مجال حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى كفالة الاستدامة عن طريق متابعة جيدة للتخطيط؛ والتنسيق

على نحو أفضل مع مختلف أصحاب المصلحة المنخرطين في بحوث التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وسيتوقف طول المرحلة الثانية على المستهدف من هذه المرحلة وغرضها.

٥٠- وأرسلت وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي ردوداً مقتضبةً، لكن تعذر عليها إعطاء مساهمة تفصيلية في هذا الموضوع.

خامساً - الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

٥١- أيّدت الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، بدايةً، استمرار الجهود المبذولة في إطار المرحلة الأولى التي ركّزت على التعليم الابتدائي والثانوي وتعزيزها وتقييمها تقييماً شاملاً. وثانياً، أوصت بتوسيع البرنامج ليشمل التعليم غير الرسمي، وبذلك يُكفَل وصول التثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى أشد الفئات ضعفاً عن طريق الأخذ بمنهجيات غير رسمية وتشاركية، لكي يتوفر لها ما يلزم من معرفة ومهارات وأدوات لتطبيق إطار لحقوق الإنسان للمطالبة بحقوقها وإخضاع أصحاب المسؤولية للمساءلة. كما شددت منظمة العفو الدولية على التركيز بشكل خاص على الشباب. فهم عندما يجري تثقيفهم ضمن إطار لحقوق الإنسان يكونون أقدر على اتخاذ إجراءات داخل مجتمعاتهم المحلية والمجتمعات العالمية لكفالة إعمال الحقوق الخاصة بهم أو حقوق الآخرين. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للبرنامج العالمي أن يركز على المربّين في قطاعي التعليم الرسمي وغير الرسمي على السواء. ويضمن التركيز على تدريب المربّين وبناء قدراتهم أن تتوفر لهم المهارات والموارد ليدرِّسوا حقوق الإنسان بطريقة تحترم الحقوق. ولم تعرض منظمة العفو الدولية مساهمتها بشكل يؤيد صراحة تناول موضوع يستند إلى أي حق من حقوق الإنسان بعينه، بل إنها توصي بالقضاء على الفقر كموضوع للمرحلة الثانية إذا كان لا بد من اختيار موضوع.

٥٢- وذكر مكتب منظمة العفو الدولية في منغوليا أنه يلزم المزيد من الوقت من أجل إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمدارس الثانوية بشكل فعال. وينبغي للمرحلة الثانية أن تركز على استمرار المرحلة الأولى من أجل تقييم تقارير الحكومات والحصول على التزام قوي من الحكومات بالانتهاء من صياغتها؛ وعلى التوعية بحقوق الإنسان في أوساط عامة الجمهور، بما في ذلك الشباب داخل المدارس وخارجها. فحتى لو كان هؤلاء يعانون الفقر وتدهور البيئة والفساد والإفلات من العقاب، فينبغي أن يكونوا مدركين لكيفية المشاركة لأن لهم الحق في التنمية. وسيكون مجال التركيز هذا متسقاً مع الأهداف الإنمائية للألفية ومعززاً لتحقيقها.

٥٣- واقترحت رابطة تحرير بوراكو، مشيرةً إلى إنجازات وأوجه قصور المرحلة الأولى، تعزيز شبكة تشجيع البرنامج العالمي، وكذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وينبغي أن

يُطلب تقرير عن التقدم المحرز في البرنامج العالمي كجزء من الاستعراض الدوري الشامل ومن عملية نظر هيئات المعاهدات في التقارير. وينبغي للمرحلة الثانية أن تركز على تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مستوى التعليم العالي، لا سيما وضع برامج دراسات عليا لحقوق الإنسان في الجامعات. وينبغي مواصلة تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الشركات الخاصة ولفائدة العاملين في المهن الوثيقة الصلة بحقوق الإنسان، كموظفي الخدمة المدنية، والمدرسين، وأفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة وموظفي السجون وكذا الأشخاص العاملين في قطاع الرعاية وفي المجالات الطبية. كما ينبغي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يفضي إلى تمكين الضعفاء. وينبغي أن تستمر المرحلة الثانية لمدة خمس سنوات.

٥٤- وأكد مركز أوروبا - العالم الثالث ضرورة تحسين إدراك منظمات بلدان الجنوب والحركات الاجتماعية فيها على وجه الخصوص للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللحق في التنمية. واعتبرت هذه المنظمة أن الأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم ينبغي أن يكونوا أحسن إطلاعاً على كيفية حشد آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كآليات تقديم الشكاوى، والمقررين الخاصين، والخبراء المستقلين، والأفرقة العاملة وغيرها. وينبغي أن يكون الهدف هو جعل فهم حقوق الإنسان أسهل منالا في بلدان الجنوب.

٥٥- واعتبرت حلقة المبادرة المشتركة من أجل البحث والبيئة والجودة أن أهداف المرحلة الأولى لم تحقق بعدُ بشكل كامل. وهي ترى أنه يجب على الحكومات أن تضع مناهج دراسية تتضمن التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم من دور الحضانة فما فوقها وفي كل المواضيع. وينبغي للمرحلة الثانية أن تنشر ثقافة حقوق الإنسان التي ينبغي أن تُعتبر محفزاً للتنمية المستدامة ولإرساء ديمقراطية حقيقية في القارة الأفريقية.

٥٦- واقترح مركز البحوث المتعلقة بحقوق وواجبات الإنسان، استناداً إلى مشاورة واسعة مع المنظمات الشريكة، أن تستهدف المرحلة الثانية على وجه الخصوص قطاع التعليم العالي والجامعي وكذا المعاهد العامة والخاصة التي تقدم التعليم المهني. وينبغي استحداث نموذج تعليمي جامع في مجال حقوق الإنسان يشمل المفاهيم الأساسية، وتحديدا الالتزامات والواجبات والحقوق والحريات. وينبغي أن تستمر هذه المرحلة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥.

٥٧- واقترح مجلس حقوق الإنسان للمجموعات المحرومة في سري لانكا أن تكون المناطق الريفية والمجتمعات المحلية المحرومة والمهمشة القطاع المستهدف في المرحلة الثانية وأن يكون سوء التغذية والحرية الدينية المجال المواضيعي لها.

٥٨- واعتبرت الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية أن المرحلة الأولى لم تحقق أهدافها بعدُ ولا يزال يتعين تمديدها، مع إمدادها بأدوات لكفالة تنفيذ التزامات الحكومات بدمج حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية. وينبغي للمرحلة الثانية أن تستهدف العاملين في وسائط الإعلام، لا سيما التلفزيون، بغية الوصول إلى وسائط إعلام مسؤولة اجتماعياً.

٥٩- وذكر أصدقاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن المرحلة الثانية ينبغي أن تؤكد على أن مجال التركيز الأصلي على المدارس الابتدائية والثانوية لا يزال هدفاً قائماً. وينبغي تشجيع الحكومات على تقييم نتائج أنشطتها في المرحلة الأولى من أجل تقييم التقدم المحرز وتحديد المؤشرات والأدوات التي يمكن أن تساعد في الرصد والتقييم المستمرين لبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي ربط التثقيف في مجال حقوق الإنسان والنهج القائم على الحقوق في التعليم المدرسي بالحق في التعليم. وينبغي أن يتواصل تشجيع الحكومات على وضع خطط عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها.

٦٠- وأوصى أصدقاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأن تستهدف المرحلة الثانية مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات ومؤسسات تدريب المدرسين وغيرها من مؤسسات التدريب المهني، مما سيتيح انتقالاً طبيعياً من تركيز المرحلة الأولى على التعليم المدرسي إلى التركيز على المدرسين والمسؤولين الإداريين. وستكون الفئات الأساسية المستهدفة في المرحلة الثانية هي المدرسون وغيرهم من الفئات المهنية، كموظفي إنفاذ القانون والعاملين الصحيين والمرشدين الاجتماعيين وغيرهم. وسيشمل التثقيف المضطلع به في مجال حقوق الإنسان نُهجاً رسمية وغير رسمية على حد سواء.

٦١- وفي المرحلة الثانية، ينبغي لجهود التثقيف أن تسعى إلى حماية حقوق الإنسان للفئات الأشد ضعفاً والمساعدة على إعمالها. وينبغي أن يتناول التثقيف في مجال حقوق الإنسان قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بحياة من هم منخرطون في أنشطة التثقيف والتدريب، مثل قضايا الفقر والتمييز وغياب حرية التعبير. وينبغي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يتضمن تحديد أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤوليات كليهما وبناء قدراتهم فيما يتصل بقضايا حقوق الإنسان التي تهم المتعلمين بصفة خاصة. وينبغي لخطاب المرحلة الثانية أن يعترف بالمساهمة الهامة للمجتمع المدني ويشجع إشراكه على أوسع نطاق في دعم جهود الحكومة. واقترح أصدقاء التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن تستمر المرحلة الثانية لثلاث سنوات.

٦٢- وأبرزت الرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، كقطاعات يمكن استهدافها، مهن تقديم المساعدة والمهن الصحية، مثل العمل الاجتماعي وعلم النفس والطب النفسي والتمريض والطب ومجالات كعلم الاجتماع والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية. وينبغي أن تتضمن المناهج الدراسية لهذه المهن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومبادئ حماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية، ومبادئ آداب مهنة الطب المتعلقة بدور الموظفين الصحيين، ولا سيما الأطباء، في حماية السجناء والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتشمل المواضيع التي اقترحتها الرابطة القضاء على الفقر المدقع، والحق في السلام، والمواطنة العالمية.

٦٣- واقترحت اللجنة اليابانية للحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية أن تجري المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقييماً عاماً للمرحلة الأولى. وفيما يتعلق بالمرحلة

الثانية، اقترحت أن يركز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على موظفي إنفاذ القانون وموظفي الخدمة المدنية. وأوصت أيضاً بأن تركز المرحلة الثانية في التعليم المدرسي على تاريخ وثقافة مجموعات الأقليات في مجتمعاتهم الخاصة بهم من أجل مكافحة الإقصاء.

٦٤- وأوصت رابطة أيوس بريمي فيري باستمرار الاهتمام بالقطاعات المستهدفة في المرحلة الأولى لأنها ترى أن ثمة حاجة إلى التزام أكثر جدية من قبل جميع الحكومات. وأوصت بتنظيم دورات لتدريب المدربين، أي المدرسين وأفراد الشرطة وموظفي الخدمة المدنية والعسكريين والمحامين والقضاة والأطباء والممرضين والعاملين الصحيين، وذلك باستخدام منهجية تمكنهم من تنمية ضمير مرهف لحقوق الإنسان من أجل تحليل النزاعات الشخصية فيما بين الأزواج والأسر والمجموعات الإثنية والأمم. وينبغي للمرحلة الثانية أن تستمر لثلاث سنوات على الأقل اعتبارا من انطلاقتها.

٦٥- وترى رابطة التنمية السكانية والمجتمعية أنه يمكن للمرحلة الثانية أن تستفيد من برامجها التثقيفية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تجمع بين التثقيف والترفيه كأداة من أدوات التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي استهداف الأطفال والشباب والبالغين باستخدام ألعاب أو كتب هزلية لمختلف الفئات العمرية. وإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم حملة إعلامية تبث وصلات إذاعية أو تلفزيونية ورسوماً متحركة. ويمكن تشجيع توفير التدريب للشركاء على السلوك التجاري المراعي للأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وينبغي أن تستمر المرحلة الثانية لمدة خمس سنوات.

٦٦- واقترحت منظمة سوكا غاكاي الدولية أن يكون مجال تركيز المرحلة المقبلة هو التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية وكذلك في مؤسسات البحوث الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان. ولا ينبغي لقطاع أو موضوع ما أن يكون محدداً جداً وذلك لتفادي أن يصبح البرنامج العالمي برنامجاً يهمّ عدداً محدوداً من البلدان أو مجموعات الأفراد فقط بل أن يكون قابلاً للتطبيق على جميع بلدان العالم. واستناداً إلى الخبرة المستفادة من المرحلة الأولى، أبرزت هذه المنظمة الحاجة إلى جيل من المدرسين المدربين في مجال حقوق الإنسان. ومن شأن التركيز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في التعليم العالي والمؤسسات الأكاديمية أن يمكّن المدرسين في المستقبل من اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والأفكار لصياغة مبادرات من أجل المضي في ترسيخ احترام حقوق الإنسان. ويمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تساهم في تطوير مناهج وأدوات مبتكرة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وكذلك بناء قدرات المدرسين وغيرهم من المهنيين. ويمكن لإشراك المؤسسات الأكاديمية والبحثية إشراكاً مباشراً أن يساهم بدوره في تطوير آليات رصد أو تقييم تنفيذ البرنامج العالمي. واقترحت المنظمة أن تستمر المرحلة الثانية لمدة ثلاث سنوات؛ أما إذا تأخر انطلاق هذه المرحلة أو صياغة مشروع خطة العمل، فأربع سنوات.

٦٧- واقترحت منظمة التضامن من أجل المساواة الاجتماعية (مركز حقوق الإنسان) التركيز على القادة الدينيين للقضاء على العنف القائم على الدين، وكذلك التركيز على العلماء، ولا سيما المهتمين منهم بالتكنولوجيا الأحيائية وبالطاقة النووية، لتوعيتهم بالحق في الحياة والحق في التمتع ببيئة صحية.

٦٨- وأدلت المنظمة العالمية للمرأة بتعليق مجمل بشأن أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان لكل طفل واعتبرت أنه سيكون من المثالي الاستثمار في تثقيف جميع المربّين في مجال حقوق الإنسان. وشددت على أهمية البرامج التي تنمي وعي الأطفال وتعلمهم حقوقهم الأساسية وعلى الاستثمار في تعليم الفتاة الذي يمكن أن يفضي إلى تحقيق أكبر زيادة في التنمية.

٦٩- وسلطت مساهمات واردة من ثلاثة أفراد من الأردن وتركيا وكينيا الضوء على القطاعات والمواضيع التالية التي يمكن استهدافها: أثر النزاعات المسلحة على الأطفال؛ وتمكين القائمين بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومؤسسات تدريب المدرسين والتدريب على القيادة والربط الشبكي فيما بينهم؛ وتعليم الأطفال اللاجئين والأطفال الضعفاء.

سادساً - الاستنتاجات

٧٠- لا يسمح تنوع الاقتراحات والنهُج التي تعكس سياقات وطنية محددة والتي وردت خلال التشاور باستخلاص سوى استنتاجات عامة واتجاهات وأنماط فضفاضة، يرد بيانها في الفقرات التالية.

٧١- ينبغي التأكيد في البداية أن ١٦ ممن بعثوا بردود، ومنهم حكومتان وست مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، لاحظوا أن الجهود الرامية إلى إدخال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية ينبغي أن يستمر. ولاحظ البعض صراحةً أنه بالرغم من تمديد المرحلة الأولى لفترة إجمالية من خمس سنوات، فإنها لم تنفذ بشكل كامل بعد، لا سيما فيما يتعلق بوضع استراتيجية تنفيذ وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويرى هؤلاء البعض أن الدول تحتاج إلى مزيد من الوقت لتحقيق تقدم كاف في دمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في منظومتي المدارس الابتدائية والثانوية.

٧٢- وكان ثمة رأي ذو صلة أعرب عنه سبعة ممن بعثوا بردود، ومنهم حكومة واحدة، مفاده أنه من الأساسي إجراء تقييم شامل لتنفيذ الدول الأعضاء للمرحلة الأولى من البرنامج العالمي على الصعيد الوطني من أجل التأكد من نتائج المرحلة الأولى وأثرها.

٧٣- وشدد تسعة عشر ممن بعثوا بردود على ضرورة تدريب موظفي الخدمة المدنية كواضعي قوانين وسياسات القطاع العام، وموظفي الحكومة والوزارات، والبرلمانيين، والقضاة، وموظفي إنفاذ القانون والعسكريين، والعاملين الصحيين من أجل تعزيز معرفتهم

بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان ورعاية الحكم الرشيد وإمدادهم بالمهارات والمواقف اللازمة لتمكينهم من حماية حقوق الإنسان وتعزيزها باسم الدولة.

٧٤- كما وَرَد المدرسون والمربون والمدربون والقادة وموظفو المؤسسات التعليمية أيضاً بشكل بارز في الردود، واعتُبر إعدادهم إعداداً ملائماً عن طريق تدريب المدرسين في مجال حقوق الإنسان شرطاً مسبقاً عاماً لكي تكون جهود التثقيف في مجال حقوق الإنسان فعالة ومستدامة. وأشار اثنان وعشرون ممن بعثوا بردود إلى الحاجة الملحة إلى تقديم الدعم المهني للمدرسين، وأشار عدة منهم إلى عدم ملاءمة تدريب المدرسين باعتباره أحد العقبات التي تعوق التنفيذ الفعال للمرحلة الأولى. كما أشير إلى تدريب المسؤولين عن تطوير الكتب المدرسية.

٧٥- وحدد خمسة عشر ممن بعثوا بردود القطاع الجامعي أو قطاع التعليم العالي باعتباره المجال المقبل المُقترح استهدافه، مستندين منطقياً إلى التركيز الحالي على قطاعي التعليم الابتدائي والثانوي. وأوصى عدة منهم بإنشاء برامج للدراسات العليا في مجال حقوق الإنسان وبرامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في الجامعات. كما أشار من بعثوا بردود إلى الدور الهام للبحوث في المساهمة في تطوير منهجيات وأدوات مبتكرة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وآليات لرصد أو تقييم تنفيذ البرنامج العام. واقترح أحد من بعثوا بردود التركيز على التعليم ما قبل المدرسي، بينما ركز آخرون على الوصول إلى كل مستويات التعليم العام.

٧٦- ودعا خمسة ممن بعثوا بردود إلى توسيع نطاق التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليتجاوز نظام التعليم الرسمي، أي إلى التعليم غير الرسمي، من أجل الوصول إلى من هم خارج قطاع التعليم الرسمي، سواء أكانوا مهنيين أم من الفئات الضعيفة. وكان ثمة رأي مشترك في عدة ردود مفاده أن نهج التعلّم مدى الحياة أساسي في توفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان للبالغين أيضاً.

٧٧- وبما أن وسائط الإعلام تلعب دوراً هاماً على الصعيد العالمي نظراً لإمكانياتها في التأثير على التغيير الاجتماعي، فقد اقترح عشرة ممن بعثوا بردود استهدافها في أنشطة التثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما أشير إلى القطاع الخاص ورجال الأعمال وكذلك إلى المرشدين الاجتماعيين.

٧٨- واعتبر عدة ممن بعثوا بردود أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يستهدف عامة الجمهور، كما سُلط الضوء على مساهمة القطاع غير الحكومي في التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٧٩- كما أُشير في عدة ردود إلى فئات محددة من أصحاب الحقوق باعتبارهم يحتاجون إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان ليكونوا قادرين على الدفاع عن حقوقهم، وهم:

الأشخاص الضعفاء عامة؛ والأطفال، بمن فيهم أطفال المهاجرين والأطفال ذوو الإعاقة؛ والمهاجرون والعمال المهاجرون؛ والأشخاص ذوو الإعاقة؛ والنساء والأقليات والشعوب الأصلية؛ والمجتمعات المحلية المحرومة والريفية؛ والمسنون.

٨٠- كما كانت الردود متنوعة تماماً فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية الممكنة. وفي حين أشار العديد ممن بعثوا بردود إلى الحاجة إلى اتباع نهج كلي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، قدمت الأغلبية توصيات محددة.

٨١- وأُشير بشكل مجمل إلى الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العديد من الردود، بينما أشارت ردود أخرى إلى حقوق أكثر تحديداً. فقد أشارت تسع مساهمات إلى القضاء على الفقر وضمان حقوق الإنسان للفقراء عن طريق التثقيف في مجال حقوق الإنسان بوصفهما هدفين من الأهداف. وسُلط الضوء في عدة ردود على الحق في التنمية والنهج الإنمائي القائم على حقوق الإنسان. وأشار بعض من بعثوا بردود إلى حقوق العمالة وإلى الحق في العمل على وجه التحديد، بينما أورد آخرون الحق في الصحة والحقوق الإنجابية. وذكّر بعض من بعثوا بردود بأن الحق في التعليم ينبغي أن يُربط بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وبنهج التعليم المدرسي القائم على الحقوق. ومن الحقوق المحددة الأخرى التي أُشير إليها في التشاور الحق في الغذاء والحق في السكن والحق في المياه. وإضافة إلى ذلك، جرى التشديد صراحة على أهمية ربط الأهداف الإنمائية للألفية بمعايير حقوق الإنسان، ذلك لأن كلا المجالين يعزز أحدهما الآخر. وذكر بعض ممن بعثوا بردود حقوقاً محددة أخرى ذات صلة بالحياة اليومية في سياقات وطنية شتى، مثل حرية المعلومات وحرية التعبير؛ وحرية الدين؛ والحق في الخصوصية؛ وحرية التجمع. وركزت عدة ردود على أهمية استخدام التعليم للقضاء على العنف وفيما يتصل بمنع التعذيب.

٨٢- وبرزت في عشرة ردود أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في مكافحة التمييز وانعدام المساواة باعتباره قضية شاملة. كما جرى ربط هذا التثقيف بشكل صريح بإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٨٣- وفيما يتعلق بطول المرحلة الثانية المقبلة، تراوحت الفترة المقترحة في الردود بين سنتين و ١٠ سنوات، وبدا أن أغلبية من بعثوا بردود يفضلون أن تستمر المرحلة لمدة خمس سنوات يليهم من يفضلون استمرارها لمدة ثلاث سنوات. وأوصى عدة ممن بعثوا بردود بأنه ينبغي النظر في تمديد المرحلة الثانية إذا كان التقدم فيها أبطأ.